

## الشفافية والحوكمة الرشيدة: خارطة طريق لخلق فرص العمل وتعزيز النمو الشامل

بقلم محمود ساريو الغلام، أستاذ العلاقات الدولية.

الجامعة الوطنية الايرانية، جمهورية إيران الاسلامية

### إطار عمل للشفافية والحوكمة الرشيدة

النخب الاقتصادية والسياسية وكذلك الحكومات بحاجة إلى تصميم قوي للمضي قدماً ببلدانها نحو التقدم. وهذه الناحية هي نقطة إنطلاق في غاية في الأهمية. الايدولوجيات الدينية أو غيرها ما هي إلا تقسيمات فقط. الكفاءة السياسية هي فن حل المشاكل من خلال التقاليد المحلية، وكذلك المعرفة العالمية.

عندما يدرس أحدنا التجربة الأوروبية في مجال التطوير، والاعمال، يجد بأن مهارة جماعات التجارة ورجال الأعمال هي التي أكسبتهم القوة المالية والتنظيمية. ومن خلال ذلك، تمكنوا أيضاً من مطالبة مسؤوليهم بالعدالة وترسيخ سيادة القانون. وللشرق الأوسط تاريخ من المجتمعات الضعيفة والحكومات القوية. وإذا ما كانت هذه البلدان تطمح إلى التطور، فإن المبادرة تكمن في القدرات المفاهيمية والتنظيمية لنخبهم. وينبغي للمرء أن يدرك حقيقة أن جمهوريات كل من كوريا، واندونيسيا، وتركيا، والصين، والبرازيل، والأرجنتين، كانوا في الأصل مهينين للتطور من خلال نخبهم العسكرية.

والمثابرة على التطوير والتغيير هو أهم بكثير من طبيعة الطبقة الاجتماعية والسياسية للنخب. واهتمام مجموعة النخبة في الوحدة الوطنية للأمة وثروتها هو المحرك الرئيس للنمو. وباعتباره إتجاهاً عالمياً وشرطاً أساسياً للتنمية المستدامة، فإن الرضى الحقيقي للمواطنين هو ناحية بالغة الأهمية لضمان الأمن الوطني، وربما أمن النظام كذلك.

وتواجه العديد من دول الشرق الأوسط تحديات كبيرة في بناء الدولة. واهتمامهم الكبير المتمركز حول تأمين الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية لمواطنيهم، هو ناحية أساسية لضمان أمنهم. ولا يمكن للحريات السياسية أن تتحقق بشكل فعلي ما لم يتم تلبية الإحتياجات الأساسية والإقتصادية للأمة. وأية أمة تشعر بالسعادة من خلال سياسات وبرامج حكومتها، سوف تحافظ على هويتها وهوية نُخبها. وتطبيق المبادئ والمؤسسات الديمقراطية لا يتحقق إلا من خلال الإجراءات التي توزع الثروة من خلالها بعدالة.

الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط - والراديكالية- هي نتاج للأقلية، والنخب الضعيفة، وضعف توزيع الموارد. ومعظم الدول الآسيوية هي ليست ديموقراطية، ومع ذلك، فإن للعديد منهم حكومات مسؤولة تركز على التنمية المستدامة التي تفيد معظم المواطنين. ومع نمو الثروة وتوسع الطبقة الوسطى، فإنه لابد لتلك الدول الآسيوية من معالجة الشفافية السياسية، والإعلام المستقل والمنافسة الحزبية.

الأمن الوطني، وحتى أمن النظام لا يتم تحقيقهما إلا عندما يشعر المواطنون بالرفاة الاقتصادي ويشعرون بأن دولتهم تسير بالإتجاه الشمولي الصحيح. الشفافية هي جزء من الحاكمية الرشيدة، وهي المتطلب الأساسي وخاصة في المجال الاقتصادي، وشيئاً فشيئاً في المجال السياسي.

### الشفافية والحاكمية الرشيدة : أدلة ارشادية للتطبيق

هنالك ثلاث نواحٍ تحتاج إلى معالجة عند بحث الحاكمية الرشيدة والشفافية وهي:

1. الأنظمة والقوانين
2. إنفاذ القانون
3. الإعلام

الدولة التي تُحكّم من خلال الأنظمة يمكنها أن تمضي قدماً بفعالية في تحقيق التنمية. والدولة الآسيوية الناجحة في هذا المجال، هي سينغافورة تليها جمهورية كوريا. وحيث أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي في طور بناء الدولة فإن مهمتها الرئيسية هي التحرك نحو حكم الأنظمة والقوانين.

في كافة نواحي التمويل، والتجارة، والضرائب، والرسوم، والسياسات الإقتصادية بشكل عام، فإن إطار العمل التشريعي لأية دولة يجب أن يفهم بأعلى درجة من الوضوح. و مثل تلك الأنظمة والقوانين لا يمكن أن تبنى على أساس فردي أو سلطة تقديرية منفردة. وبسبب الظروف الإقليمية والدولية فإن مثل تلك الأنظمة تحتاج لأن تكون مستقرة على المدى المتوسط والطويل للجذب الاستثماري الخارجي. وكلما قلّ تسييس إجراءات القواعد التشريعية للدولة كلما ازدادت موثوقيتها وقابلية التنبؤ بها بالنسبة للمستثمرين الداخليين والخارجيين على حد سواء.

والأهم من ذلك، هو مجال إنفاذ القانون ككل. ويجب أن لا يغيب عن أذهان هؤلاء المخرطين في الحقلين الاقتصادي والسياسي بأن إنفاذ القانون هو ناحية بالغة في الأهمية، دون أدنى شك. ومثل هذا العرف هو سائد في جميع الاقتصادات الناجحة.

لابد من غرس ثقافة إنفاذ واحترام القانون، ليس فقط في الإعلام المطبوع، ولكن في شبكات التلفاز أيضاً، وإعداد تقارير التحقيق حول الفساد ومخالفات الأنظمة يجب أن يُشجع. ومثل هذا الجو الصحافي يجب أن يشمل كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء.

ينبغي أن لا تدخل مثل هذه القضايا في الأمن السياسي وأمن الدولة. والإلتزام الأدبي في القطاعين الإقتصادي والمالي يجب أن يأخذ بشكل جدي. وعلى الرغم من أن السياسات الحكومية هي ذات صلة

بالنهوض بالنمو الشامل، فمن الممكن أن تلعب وسائل الإعلام دوراً أكثر أهمية في إذكاء الوعي وتبسيط الضوء على التناقضات التي تعرقل الشمولية.

لابد للشركات والمؤسسات الحكومية من أن تكون حساسة إزاء الرأي العام بشأن سمعتها وفعاليتها. وفي هذا السياق، فإنه يمكن/ بل ينبغي أن يسمح لإتحادات العمال بأن يكونوا أكثر تنظيماً وأن يطالبوا، بشكل سلمي ومهني، بالعدالة والمساواة. ويجب أن تكون النخب السياسية داعمة لهذا الإمتداد النوعي للمجتمع المدني. من الممكن أن تتطور الدولة عندما يتم تمكين مجتمعها وحكومتها على حد سواء، وعندما يتم تنظيم علاقات مجتمع الدولة بشكل أفضل.

يقدر المستثمرون ثبات وسيادة القانون. وعندما تصبح النتائج الإقتصادية أكثر قابلية للتنبؤ تزداد فرص دخول عدد أكبر من المستثمرين على المدى الأبعد، وتصبح مثل تلك القضايا قابلة للتطبيق على دول منطقة الشرق الأوسط وجنوب افريقيا بصرف النظر عن الحجم، ونوع النظام والهيكل الاقتصادي.

من الممكن لدول الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا أن تتجمع ضمن أربع مجموعات على أساس الحجم، والمجتمع السكاني، والبشري، والمصادر الطبيعية، والإستهلاك المحلي، وأسواق رأس المال، والأهمية الجيوسياسية والصلة التاريخية والثقافية وذلك على النحو التالي:

1. المملكة العربية السعودية، والعراق، ومصر، وإيران، والجزائر.
2. الامارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان.
3. المملكة الأردنية الهاشمية، وتونس، والمغرب، ولبنان، والسلطة الفلسطينية.
4. اليمن، وليبيا، وسوريا.

مجموعة الدول الأولى هي حساسة للإصلاح السياسي والإقتصادي الذي يأتي من الخارج. و تبعاً لذلك، فإنه لا بد من تنفيذ التدابير التحذيرية في مجال التعاون والتنسيق والحوار مع تلك الدول، على الأقل في مجال النمو والتطوير الاقتصادي، ولا بد من إدراك أنه يجب التخلي عن درجة معينة من حقوق السيادة. بعبارة أخرى، لا بد من التمييز ما بين السيادة السياسية والسيادة الاقتصادية. وعلى الرغم من أنه لا يزال هنالك بعض التفاوت ضمن هذه المجموعة، إلا أن الجميع يحتاجون إلى الإستثمار الأجنبي، وبالتحديد في مجال التكنولوجيا، لتطوير الصناعات التي تنتج نمواً اقتصادياً ووظائف.

في المجموعات الأربعة جميعها، فإن الشراكات مع مستثمرين أجنب وشركات، هو ناحية أساسية للنمو والتطوير. الإصلاح في الدول الأصغر من الممكن أن يكون واعداً بدرجة أكبر لأنه يوجد هنالك استعداد أكبر للتعاون والتعلم، ووعي أكبر بالمخاطر ونقاط الضعف. والدول الأكبر والأكثر قوة قد تعمد إلى الإختباء خلف مواردها المالية، لتأجيل الإصلاح. وتختلف فرص ومعوّقات النمو وخلق الوظائف والنمو شمولي من دولة إلى أخرى، والإمارات العربية المتحدة هي قصة نجاح فيما يتعلق بالتعاون والشراكات.

لا يمكن لأي مجموعة نخبة أن تتبنى بشكل كامل نظرة محلية محضة عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية.

الاقليمية، كما نراها في آسيا، وأمريكا اللاتينية، هي في ازدياد، في ظل اقتصادات منغلقة على بعضها البعض، وأسواق راس مال، وأعمال، واستهلاك في حالة تنافسية. وتخفيض المعوقات أمر بناء بالنسبة للنمو وللتنافسية كذلك. وحيث أن كل دولة تحتاج إلى تكييف أسلوبها التطويري الخاص، فإنه ينبغي عليها أن تعمد إلى مايلي:

بناء الثروة : حيث أن دول آسيا وأمريكا اللاتينية قد ركزت بنجاح على بناء الثروة كإستراتيجية عامة للتحسين الاقتصادي والإستقرار السياسي والمشروعية، فإن مثل الغرض هذا العالمي لارجعة عنه في النظام الدولي المعاصر.

الاستفادة من الميزة النسبية: تنفيذ مشاريع مشتركة في النواحي التي يمكن للميزة النسبية فيها أن تخلق فرص عمل وتحافظ على إستدامة الصناعة، عندما يكون هناك سوق محلي وفي دول الجوار. والانغلاق على الاقتصادات المهمة من الممكن أن يكون أيضاً استراتيجية مفيدة. وقد أغلقت بولندا نفسها على ألمانيا، بمزايا فنية ومالية واقتصادية واسعة النطاق. والرؤية الطويلة المدى هي ناحية أساسية في ضمان الاستقرار السياسي المحلي وسيادة القانون. كما أن التزامات الأجيال هي ناحية هامة لتطوير آفاق على الأقل، وضمان الإستقرار السياسي. ولا يمكن لأي دولة أن تحسن ظروفها الاقتصادية ما لم تولي إهتماماً لتغيير بيئة عملها.

حساسية الوقت: دول الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا يحتاجون إلى وقت أطول لتنفيذ الإصلاحات من غيرهم من الدول في المناطق الأخرى. والحكومة والقطاع الخاص والبنوك والمتعاقدون والمجموعات العمالية ومجموعات المهندسين وجميع المخططين ذوي العلاقة يحتاجون إلى إدراك أهمية الوقت فيما يتعلق بخلق الوظائف وتسريع عجلة النمو الإقتصادي.

الشراكات المحلية: النخب السياسية لكل دولة من الممكن أن تأتي برؤية طويلة الأمد وشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات العامة والأيوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وقد يكون من الضروري في بعض الأحيان تضمين الخدمات الأمنية والعسكرية، وذلك بهدف بناء الثقة والنمو الشمولي. والإجماع بشأن التوقعات هو ناحية إستراتيجية هامة في إنجاح هذا الجهد.

البنية التحتية والتعليم: حيث أن الشراكات في البضائع الصناعية وبضائع المستهلك قد تكون أكثر ربحية، وقد تأتي باقتصاديات سريعة ونتائج ملموسة، سوف تحتاج النخب إلى إيلاء اهتمام كبير للبنية التحتية والنظام التعليمي لتوفير الأدوات الضرورية للنمو والتطور الاقتصادي المستدام.

ترجمة: نادرة ابراهيم الطيان

وحدة التعاون الدولي

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

2017/4/6